بسـم اللّـه الرّحـمـن الـرّحـــيم

بيـــان

بمـناسبة الـذكـرى الثـمانين لإحتـلال الأحــواز

منذ ثمانون عاماً والجرح الأحوازي يؤلم خاصرة الوطن العربي وتاريخه الحديث، منذ ثمانون عاماً حلت النكبة الكبرى ببلدنا، حين قامت الدولة الإيرانيّة بشنّ حربها العدوانيّة على الدولة الكعبيّة التي كانت تتمتع بجميع مظاهر السيادة على المستويين الداخلي والخارجي طيلة قرنان من الزمن، دون أن تخضع هذه الدولة لسيادة أيّ من الدولتين العثمانيّة أو الفارسيّة.

والمعروف ان الدولـة الكعبيّـة، قامـت علـى أنقـاض الدولـة المشعشعيّة التـي بـسطت سـيطرتها ونفوذها على كامل إقليم الأحواز منذ منتصف القرن الخامس عشر حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين. وقبل هاتين العهدين لهاتين الدولتين العربيتين – الكعبيّة والمشعشعيّة – خضعت الأحواز إلى الحكم العربي على مرّ التاريخ، إبتداءاً بالعيلاميين العرب الذين تمكنوا من بناء صرح حضارتهم العريقة على ضفاف نهر كارون في مدينة السوس العربيّة، ومروراً بسيطرة كل من السومريين والبابليين والآشوريين والأكاديين على الأحواز تارةً، وسيطرة الحكم الأجنبي كالإغريق تارة أخرى، وإنتهاءً بقيام الدولة العربيّة الإسلاميّة التي بسطت سيادتها على الأحواز من خلال تعيين الولاة العرب لإدارة شؤونها في الحكم، ولم يذكر التاريخ إطلاقاً أنَّ أحد هؤلاء الولاة كان فارسياً يوماً من الأيام..

وعليه فأنّ جميع الإدعاءات الايرانيّة بملكيّة الأحواز العربيّة، تعدّ باطلة ومنافية للواقع التاريخي والجغرافي والإجتماعي، ومخالفاً تماماً لكافة المواثيق والأعراف والقوانين الدوليّة التي تحَرّم الحروب إلا إذا كانت بهدف الدفاع عن النفس. ولأنَّ واقع الحال يؤكد أنّ الدولة الكعبيّة لم تعتدي يوماً على الدولة الفارسيّة، لذا فأنّ الحرب الإيرانيّة على الأحواز عام 1925 تعتبر حرباً عدوانيّة باطلة، ومن المفروض أن تترتب عليها عقوبات دوليّة وفقاً "لعهد عُصبة الأمم" و"ميثاق الأمم المتحدة".

إنّ تغيير المركز القانوني للدولة الكعبيّة، من قبل الدولة الايرانيّة ناتج حتماً عن الأطماع الإستعماريّة الايرانيّة، والأحقاد التاريخيّة الدفينة الكامنة في قلوب الفرس على العرب، بسبب الهزائم التي منوا بها في وقائع عِدّة، كواقعة ذي قار والقادسيّة. ولأن الأحواز تقع جغرافياً بعد الخليج العربي، ولا تفصل بينها وبينهم إلا سلسلة جبال زاجروس، فقدّر لها أن تكون البوابة الشرقيّة لوطننا العربي، وأن تكون الهدف الأول للأحقاد الفارسيّة الدفينة منذ العهود التاريخيّة القديمة. ولنفس الأسباب، إضافة إلى أسباب استراتيجيّة واقتصاديّة، امتدت هذه النوايا الإيرانيّة التوسعيّة ذات الطابع الاستعماري، لتشمل مساحات ومناطق أخرى من وطننا العربي، كالجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، ومنطقتي زين قوس وسيف سعد العراقيتان، والمطالبة الإيرانيّة المستمرّة في البحرين، والرفض الإيراني لتسوية خلافاتها مع دولة الكويت حول المياه الإقليميّة والحدوديّة بينهما، والتي من المفروض ان تكون هذه الحدود البحريّة مرسومة بين كلٌ من دولة الكويت والأحواز.

ومنذ إحتلال الأحواز في مثل هذا اليوم، قبل ثمانين عاماً، تعرّض أبناء شعبنا العربي إلى مختلف الممارسات التعسفيّة اللا أخلاقية على يد الأنظمة الايرانيّة المتعاقبة على دَفة الحكم، وحتى يومنا هذا. ونذكر من هذه الممارسات:

أولاً: المحاولات الإيرانيّة الجادّة لمحو هويتنا العربيّة وطمس معالمها وإذابتها وصهرها ضمن بوتقة فارسيّة مشبّعة بالأفكار العنصريّة.

ثانياً: منع الحريّات الأساسيّة بمختلف أشكالها.

رابعاً: التمييز العنصري البغيض تجاه شعبنا، وإعتبار الأحوازيين مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة وحتى العاشرة في الكثير من الحالات، وذلك إنطلاقاً من الوهم الراسخ في أذهان السلطات

ومعظم الإيرانيين الفرس، المبني على فكرة باطلة، تفيد "أنّ الجنس الفارسي الآري، متميّز ومتفوّق على الجنس العربي السامي".

خامساً: منع الحريّات السياسيّة، إذ تقوم السياسة في إيران أساساً على الأفضليّة القوميّة العرقيّة في الأيديولوجية الرسميّة للحكومات وإنعكاساتها في النظم السياسيّة في الدولة.

سادساً: الحقوق والحريّات المدنيّة، مثل:

أ- الحق في الرعاية الصحيّة.

ب - الحق في التقاضي، حيث غياب المحاكم العربيّة في الاقليم ومنع الترجمة في المحاكم من العربيّة الى الفارسيّة وبالعكس.

ج - الحريّة الدينيّة، إذ تحرم السلطات الايرانيّة أبناء شعبنا من إقامة الشعائر الدينيّة بتحويلها مساجد الإقليم إلى مراكز عسكريّة وأمنيّة وإستخباراتيّة لقمع المواطنين العرب، فإذا كان المُرْتد في الإسلام، هو من يغيّر دينه الإسلامي الحنيف إلى ديانة أخرى، فأن المرتد في الأحواز، كل من يحتج على الإنحراف الديني الذي تروّج له السلطات الإيرانيّة، ليس في إقليم الأحواز فحسب، بل في المنطقة العربيّة بأسرها، والنتيجة الحتميّة للإحتجاج، هي الإعدام المؤكد بالطبع.

د- الحق في الملكيّة، حيث تسلب السلطات الإيرانيّة الأراضي العربيّة بإستمرار، ضمن مخططات مدروسة، أبرزها مشروع قصب السكر الاستيطاني في الأحواز، الذي سلبت بموجبه آلاف الهكتارات من الأراضي العربيّة.

هـ - الحق في التعليم، إذ تمنع سلطات الإحتلال أبناء شعبنا من التعليم باللغة العربيّة.

و- الحق في العمل، بالرغم من أنّ الفرس المهاجرين، لا يمثلون إلا رُبع مجموع سُكان إقليم الأحواز، إلا أنهم يسيطرون على كافة مجالات العمل والخدمات والإنتاج في الإقليم.

ز- حُريّة الإقامة والتنقل، خلافاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فانّ الدولة الإيرانيّة تمارس سياسة التهجير القسري ضد عرب الأحواز، وتأتي بمهاجرين فرس إلى الإقليم، وتجبر العرب – وهم السكان الأصليين – على النزوح إلى المدن الإيرانيّة البعيدة قصد تفريسهم.

ح- نهب الثروات، تقوم الدولة الإيرانيّة بسلب الثروات الباطنيّة في إقليم الأحواز، كالغاز الطبيعي بكميّاته الهائلة، والمياه العذبة بمقاديرها الكثيرة، والنفط الأحوازي الذي يشكل 90% من إجمالي صادرات إيران النفطيّة، إضافة إلى الإستيلاء على ما تملكه الأرض من ثروات باطنيّة أخرى.

إنّ الوضع الراهن في الأحواز، بما يمثله من حكم عسكري إيراني وإستخباراتي مباشر، وحرمان شعبنا من كافة حريّاته السياسيّة والمدنيّة، وإنكار حقه في "الإستقلال الذاتي"، أو في "تقرير المصير"، إنّما يؤكد بوضوح عدم إحترام الدولة الإيرانيّة للحقوق والحريّات الأساسيّة لأكثر من خمسة ملايين أحوازي، ويؤكد أيضاً، إعتداءاً إيرانياً صارخاً على نصّ ومضمون ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وينبغي أن يترتب على ذلك عقوبات دولية ضدّ الدولة الايرانيّة المعتدية.

لقد أكدت الإحداث والوقائع بوضوح، أنّ بقاء الوضع على ما هو عليه في الأحواز، والوجود الفعلي للدولة الإيرانيّة فيه، سيؤدي حتماً إلى صراعات ونزاعات إقليميّة دامية، بين دول وشعوب المنطقة من شأنها أن تخلّ بالأمن والسلام. فإنكار الدولة الإيرانيّة لكافة الحقوق الأحوازيّة المذكورة أعلاه، يؤدّي حتماً إلى صدامات عنيفة ومواجهات دامية، بين الأحوازيين أصحاب الحق الشرعي من جهة، والسلطات الإيرانيّة المعتدية من جهة أخرى.

وبناءً على ما تقدّم، فأنّ حركة التجمّع الوطني في الأحواز، تدعو كلٌ من المنظمة الدوليّة (الأمم المتحدة)، جامعة الدول العربيّة، الإتحاد الأوروبي، مؤتمر الدول الإسلامية، والمجتمع الدولي وكافة المنظمات الدوليّة والإتحادات الإقليميّة الحكوميّة وغير الحكوميّة، إلى التدخل العاجل والفوري لدى

الدولة الإيرانيّة، وحثها على التراجع عن موقفها تجاه شعب وإقليم الأحواز، ومطالبتها بسحب كافة عساكرها ومراكز أجهزتها الإستخباراتيّة القمعيّة، وإفساح المجال أمام عرب الأحواز للتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم لشكل ونظام الحكم الذي سيختارونه لأنفسهم، سواء كان ذلك متمثلاً في "الحكم الذاتي" الذي تطالب مجموعة من القوى الوطنيّة الأحوازيّة، أو "الحق في تقرير المصير" الذي يؤكد على تطبيقه عدداً لا يستهان به من التيّارات السياسيّة الأحوازيّة الفاعلة.

إنّ الحركة تؤيد الحق الأحوازي في مطالبة النظام الإيراني بالتعويض المادي والمعنوي، عمّا سبّبته الأنظمة الإيرانيّة لإقليم وشعب الأحواز منذ عام 1925، من أضرار بالغة، تمثلت في الحرمان على مختلف المستويات، سياسيّاً وإقتصاديّاً وإجتماعيّاً وثقافيّاً، وفقاً لما ينصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي هذه المناسبة الأليمة على قلوب الأحوازيين، تتوجّه حركة التجمّع الوطني في الأحواز (عربستان) بالدعوة إلى أبناء شعبنا الأبيّ بمختلف شرائحه، للالتفاف حول التيّارات الوطنيّة السياسيّة التي تمثله، لمناصرتها وشدّ أزرها في هذه الظروف الدوليّة والإقليميّة البالغة الحساسيّة والخطورة، لدعم وتطوير قدراتها العملية والتنظيميّة والنضاليّة، من أجل إلحاق المزيد من الهزائم بالنظام الإيراني المغتصب لوطننا الحبيب " الأحواز". كما تدعو التنظيمات الأحوازيّة الوطنيّة المخلصة، بالمزيد من التكاتف والتؤازر ورصّ الصفوف، حتى يتسنى لها التوصل بإذن الله إلى تحقيق الوحدة الوطنيّة، وتلبية طموح وتطلعات شعبنا الأحوازي الذي يعلق آماله عليها.

عاشت الأحواز حرّة عربيّة أبيّة

المـــــجد والخـــــلود

لشهدائنا الأبرار

عــن: حركـــة التجمّـــع الوطـــني فـــي

الأحـواز (عربستـان)

عبّـاس عـساكرة

الكعبي

2005/04/22